00025.JPG

واعاذنا والمسلمين من موجبات الغضب واسباب العذاب واما حديث ابي
سعيد فالمراد منه ان المسلم اذا انكر في بلاد المسلمين في الامور الجزئية تماهم
دون الشرك وهو لا يستطيع ان يغير ذلك لمانع مثل كون الائمة لا يسا
عدون المنكر على ذلك او يمنعونه من الانكار فله الانتقال في مراتب الانكار
من المرتبة العليا الى ما دونها على حسب مقتضى الشرع ومن قواعد الشرع
عية اختيار ادنى المفسدتين لدفع اكبرهما وتفويت ادنى المصلحتين لتحصيل
اكبرهما وبهذا ما قيل له صلى الله عليه وسلم وائمة الاسلام الحوا
الانتقام قال لا الا ان تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان وفي
رواية لما صلوا وكذلك قال في نقض الكعبة وقال صلى الله عليه وسلم
لا يتحدث ان محمدا يقتل اصحابه يعني المنافقين ونظائر ذلك كثيرة ثم
رهذه القاعدة لا ما زعمه هذا الملحد الجاهل فافهم ذلك والله المستعان
واما مسئلة الهجرة وبقاء وجوبها الى قيام الساعة من بلد الشرك و
والردة الى بلد الاسلام وحكم من قام بين اظهر المشركين وهو غير مستطيع
فهذا حكم ثابت في الكتاب والسنة عند اهل العلم قديما وحديثا وقد تقدم
لكن ان الحكم يدور مع علته في الجملة وانه اذا وجد الشرك في بلد وجرت
عليها احكام اهله وجبت الهجرة منها على العاجز عن اظهار دينه بل ذكر
جمع ان البلد اذا ظهرت فيها عقائد المبتدعة كالرافضة والخوارج ولا يستطيع
التغيير عليهم انها تجب الهجرة منها ايضا وانما يقال هذا تترا مع الخصم والافاظهر
الدين في هذه الازمان كالممتنع والمستحيل كما يعرف ذلك من عرف الاسلام
واصوله وقواعده العظام وعرف ما الناس فيه من امر دينهم وفي حديث علي
رضي الله عنه ياتي على الناس زمان لا يبقى من الاسلام الا اسمه ولا من
القران الا رسمه الحديث وقد قرر العلماء رحمهم الله من اهل الحديث و
الفقه والسير والتواريخ حكم هذه المسئلة وعقدوا لها ابوابا مستقلة و
ذكروا